

Distr.: General
4 September 2008
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٩٧٠ المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بالتوقيع على اتفاق السلام والمصالحة ("اتفاق جيبوتي") بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في جيبوتي يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وبالأعمال التمهيدية التي قامت بها اللجنة الرفيعة المستوى واللجنة الأمنية المشتركة التي أنشئت بموجب ذلك الاتفاق، وبالتطورات السياسية الأخيرة. ويعرب مجلس الأمن عن تصميمه على أن يكون الاتفاق بمثابة الأساس لإحلال السلام والأمن والاستقرار على الدوام لصالح شعب الصومال، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية في نهاية المطاف. ويثني مجلس الأمن على الجهود التي بذلتها الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال تحقيقاً لهذا الغاية وعلى التزامهما بالسلام.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

"ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه للممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد أحمد ولد عبد الله، ولمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال على وساطتهما في الحوار بين الطرفين وحشدتهما للتأييد للعملية السياسية. كما يعرب مجلس الأمن عن امتنانه لحكومة جيبوتي على استضافة المحادثات بين الطرفين.

"ويدعو مجلس الأمن الطرفين إلى الوفاء بجميع عناصر الاتفاق بالكامل. ويؤكد المجلس بوجه خاص على الأهمية الحاسمة لاتخاذ الطرفين جميع التدابير اللازمة



لكي يكفلا، دون تأخير، وصول المعونة الإنسانية والمساعدة إلى الشعب الصومالي دون عراقيل، ولقيام الطرفين وحلفائهما بوضع حد لجميع المواجهات المسلحة. ويعرب مجلس الأمن عن دعمه لتنفيذ الاتفاق وعزمه على استعراض ذلك التنفيذ باستمرار.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ويحث المجتمع الدولي مرة أخرى على تقديم الموارد المالية والأفراد والمعدات والخدمات اللازمة لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشكل كامل.

”ويحيط مجلس الأمن علماً بطلب الطرفين الوارد في اتفاق جيبوتي بأن تأذن الأمم المتحدة وتضطلع، في غضون فترة ١٢٠ يوماً، بنشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار. كما يشير المجلس في هذا الصدد إلى البلاغات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه و ٨ آب/أغسطس و ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

”إن مجلس الأمن، إقراراً منه بالتطورات السياسية الإيجابية التي حدثت مؤخراً في أعقاب اتفاق جيبوتي، على نحو ما أكدته السيد ولد عبد الله، يؤكد من جديد استعداده، على النحو المبين في القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨)، للنظر، في الوقت المناسب، في إنشاء عملية لحفظ السلام تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، رهناً بإحراز تقدم في العملية السياسية وتحسُّن الوضع الأمني في الميدان.

”ويشير مجلس الأمن إلى خطط الطوارئ التي وضعها الأمين العام من أجل إنشاء بعثة حفظ سلام متكاملة تابعة للأمم المتحدة في الصومال، والتي توصي بوضع خطط لنشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار، في إطار النهج الذي عرضه الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/178).

”وفي هذا الصدد، يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يُفَصِّل خطته للطوارئ ويقدم، بالتشاور مع الطرفين والأطراف المعنية الأخرى، وصفاً مفصلاً وموحداً لقوة متعددة الجنسيات ممكنة التحقيق، وولايتها والمهام المستمدة منها، لتشمل، في جملة أمور، حجم تلك القوة التي تُنشر تدريجياً، ونطاقها الجغرافي، ويقدم كذلك مفهوماً مفصلاً للعمليات لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة يمكن تحقيقها.

”كما يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بتحديد ومفاتيح الدول التي يمكن أن تسهم بالموارد المالية والأفراد والمعدات

والخدمات اللازمة، وهو على أهبة الاستعداد لدعم الأمين العام في هذا الصدد، ويدعو الدول إلى الاستجابة لهذا الطلب.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ الطرفين لاتفاق جيبوتي، يتضمن آخر المعلومات عن الأوضاع السائدة في الميدان، فضلاً عن خططه، بما في ذلك إجراء مناقشات مع الدول المساهمة المحتملة، وذلك في غضون ٦٠ يوماً“.
